15 December 2004
Arabic

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

الطرائق والشكل والتنظيم فيما يتعلق بالاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة
الستين للجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ الذي قررت فيه أن تعقد
في نيويورك في عام ٢٠٠٥، في بداية الدورة الستين للجمعية العامة، اجتماعا عاما رفيع
المستوى للجمعية يشارك فيه رؤساء الدول والحكومات، في موعد تحدده الجمعية في دورتها
التاسعة والخمسين،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٩١/٥٨ الذي قررت فيه أيضا أن يُجري، أثناء هذا
الاجتماع العام الرفيع المستوى، استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات
الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)، بما في ذلك الغايات الإنمائية المتفق عليها
دوليا والشراكة العالمية اللازمة لتحقيقها، والتقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ المتكامل والمنسق،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، لنتائج والتزامات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، على أساس تقرير شامل يقدمه الأمين العام،

وإذ ترحب بتقرير الأمين العام المعنون "الطرائق والشكل والتنظيم فيما يتعلق بالاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة"^(٢) الذي طلبته في قرارها ٢٩١/٥٨ بما أعقبه من مشاورات غير رسمية أجراها رئيس الجمعية العامة،

واقترانها منها بأن هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى سيشكل حدثا هاما،

١ - تقرر عقد الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في نيويورك؛

٢ - تكرر تأكيد أن الاجتماع العام الرفيع المستوى سيعقد بمشاركة رؤساء الدول والحكومات وتشجع جميع الدول الأعضاء على أن تُمثل فيه على ذلك المستوى؛

٣ - تقرر أن يتألف الاجتماع العام الرفيع المستوى من ست جلسات عامة بواقع جلستين يوميا وأربع جلسات مائدة مستديرة لتبادل الرأي، وأن تغطي أيضا، كل جلسة لتبادل الرأي جدول أعمال الاجتماع العام الرفيع المستوى بالكامل وأن تعقد بالتزامن مع الاجتماع العام؛

٤ - تقرر أيضا عقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في نيويورك، قبل انعقاد الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥ مباشرة، وذلك كيما ينظر خلال العملية التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى في توصيات الحوار الرفيع المستوى، وتقرر أيضا عقد جلسة بشأن تمويل التنمية في إطار الاجتماع العام الرفيع المستوى؛

٥ - تقرر كذلك نقل مكان انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥ من جنيف إلى نيويورك بصفة استثنائية وأن يكون مكان انعقاد الدورتين الموضوعيتين للمجلس لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ هو جنيف من أجل استئناف التناوب في عام ٢٠٠٨ وفق ما قرره الجمعية العامة^(٣)؛

(٢) A/59/545.

(٣) انظر القرار ٢٦٤/٤٥.

٦ - تقرر إجراء المناقشة العامة في دورتها الستين في الفترة الممتدة من يوم السبت ١٧ أيلول/سبتمبر إلى الجمعة ٢٣ أيلول/سبتمبر، ومن الاثنين ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى الأربعاء ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على ألا تمثل هذه الترتيبات بأي شكل سابقة يعتد بها في المناقشات العامة في الدورات التالية؛

٧ - تلاحظ أن المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات سيعقد قبيل الاجتماع العام الرفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥^(٤)؛

٨ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، في نيويورك، بالتعاون مع ممثلي المنظمات غير الحكومية جلسات استماع لتبادل الرأي مع ممثلي المنظمات غير الحكومية وممثلي مؤسسات المجتمع المدني ومثلي القطاع الخاص في إطار المساهمة في العملية التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى؛

٩ - تتطلع إلى التقرير الشامل الذي طلبت إلى الأمين العام في قرارها ٢٩١/٥٨ تقديمه إليها في آذار/مارس ٢٠٠٥ والذي سيمثل أساسا للمشاورات المفضية للاجتماع العام الرفيع المستوى؛

١٠ - تحت بشدة جميع الدول الأعضاء على أن تبدي اهتماما إيجابيا بعملية المشاورات الرسمية وغير الرسمية المفضية إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى وأن تشارك مشاركة نشطة على أعلى المستويات الحكومية بغية الخروج بمحصلة ناجحة من الاجتماع العام الرفيع المستوى؛

١١ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة مواصلة عقد مشاورات مع جميع الدول الأعضاء في إطار مفتوح بغية اتخاذ قرارات بشأن كل ما يخص الاجتماع العام الرفيع المستوى من مسائل متصلة بالعملية ولم يت فيها.

(٤) انظر القرار ١٩/٥٩.